الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.62
19 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اثيوبيا ، افغانستان ، انغولا ، باكستان ، بلغاريا ، بنن ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، السودان ، العراق ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، كوبا ، مالي ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية : مشروع قرار

دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وقراريها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير أيضا الى قراراتها ٣٣٣٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٨٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/١٤٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٨ و ١٩٧٩/٤٨ المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

واذ تأخذ في اعتبارها ما يتصل بالموضوع من أحكام اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١) ، اللذين اعتمدتهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مؤتمرها العام الثاني المعقود في ليما في الفترة من ١٢ الى ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٥ ، التي تتضمن ، في جملة أمور ، الاعتراف بأهمية ضمان دور مناسب للقطاع العام في تعزيز التنمية الصناعية للبلدان النامية ،

واذ تلاحظ ما يتصل بذلك من أحكام الاعلان الاقتصادي ، الذي اعتمده المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ،

واذ تؤكد على الحاجة الى التوسع في تبادل المعلومات والخبرة فيما يتعلق بدور القطاع العام ، عن طريق بحث جوانبه المختلفة على نحو أكثر تفصيلا ،

واذ تؤكد من جديد حق كل دولة في ممارسة السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية وعلى أنشطتها الاقتصادية لما فيه صالح شعبها ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (٢) ؛

٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤٨ المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛

٣ - ترجو من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن سائر المنظمات المختصة ، أن تولي الاعتبار الواجب ، في سياق الأنظمة والأولويات الانمائية الوطنية ، لوضع مشاريع للتعاون التقني تهدف الى تعزيز دور القطاع العام وتحسين أداء المؤسسات العامة ؛

٤ - توصي أن تدرس كل من اللجان الاقتصادية الاقليمية دراسة تفصيلية دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية في اقليمها ، مع توجيه اهتمام خاص للجوانب المشار اليها في الفقرة ٥ من القرار ٣٢/١٧٩ ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يواصل دراسته التفصيلية لدور القطاع العام وأن يقدم ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا شاملا آخر الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، موليا اهتماما خاصا ، في جملة أمور ، الى الجوانب التالية :

(أ) دور القطاع العام في تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛

---

(١) أنظر A/10112 ، الفصل الرابع .

(٢) E/1979/66 .

(ب) دور المؤسسات العامة بوصفها الأدوات الرئيسية للقطاع العام ، وطرق زيادة فعاليتها ؛

(ج) طرق ووسائل تعزيز القطاع العام ، بما في ذلك قدراته المؤسسية والادارية ، كأساس لوضع تدابير وطنية ودولية مناسبة ؛

(د) القطاع العام بوصفه أداة فعالة لتقديم الخطط الانمائية الوطنية وتقرير أولويات التنمية الاقتصادية ؛

(هـ) طرق ووسائل كفالة التبادل العملي للخبرة والمعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن دور القطاع العام ، مثل امكانية عقد حلقات دراسية ونشر كتيبات بشأن خبرة مختلف البلدان في ميدان تطوير القطاع العام ؛

٦ - تؤكد من جديد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ اب/اغسطس ١٩٧٨ ، الذي يدعو ، في جملة أمور ، اللجان الاقتصادية الاقليمية وسائر المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، الى مساعدة الأمين العام بصورة مستمرة في اعداد مزيد من الدراسات عن دور القطاع العام .

- - - - -